الأمم المتحدة

A/63/376

الجمعية العامة

Distr.: General
26 September 2008
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثالثة والستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجّه إليكم بخصوص جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وتحديدا البند ٢٠ منه المتعلق بـ ''الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية''. فكما تعلمون، يظل هذا البند مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار، وفقا للمقرر ٥٠٨/٦٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وبفضل التقدم المحرز في ترسيخ أمريكا الوسطى كمنطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية، لم تطلب أي حكومة حتى الآن أن يُنظر في هذا البند. وتمثلت سياستنا، نحن أيضا، في عدم طلب النظر في البند المذكور، وذلك لترشيد جدول أعمال الجمعية العامة أولا، وثانيا لأنه لم يطرأ، موضوعيا، أي مبررات لتقديم مثل ذلك الطلب.

ونود اليوم، توجيه انتباه الجمعية العامة إلى موضوع محدد يتعلق بمهمة نعتبرها لم تنجز بعد. فالجمعية العامة، في القرار ٢٣٩/٥٨ المتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ''تحيط علما مع الارتياح بعزم حكومة غواتيمالا على إنشاء لجنة للتحقيق في أنشطة الجماعات غير المشروعة وأجهزة الأمن السرية، وتحث الأمين العام على مساندة تلك المبادرة بغية تنفيذها على وجه السرعة''. غير أن تنفيذ المبادرة المذكورة تأخر نحو أربعة أعوام؛ وفي التقرير الأخير بشأن الحالة في أمريكا الوسطى الذي قدّمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (A/60/218) لتنظر فيه، ورد في الفقرة ٣٢ أنّ المبادرة

290908 290908 08-52350 (A)

لم تنفذ بسبب رفض البرلمان في غواتيمالا التصديق على اتفاق معيّن، لكن ''... الحكومة أعلنت أنها ستسعى إلى الترويج لإبرام اتفاق جديد لمعالجة الإفلات من العقاب''.

وبالفعل، وبعد فترة طويلة من المفاوضات، أُنشئت اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كثمرة للجهود التي بذلتها حكومة غواتيمالا بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وبدعم تام من مجلس الشيوخ.

من هذا المنطلق، تعتبر حكومتي من الملائم إحاطة الجمعية العامة علما بالتعهدات المقطوعة وبالإنجازات المحققة في هذا الصدد، ليس تنفيذا للقرار ٢٣٩/٥٨ فحسب، بل أيضا لأننا نرى أنّ المبادرة تصب في مصلحة البلدان الأعضاء في المنظمة.

وفي ضوء ما تقدم، يُرجى اعتبار هذه المذكرة بمثابة الإخطار المشار إليه في المقرر ٥٠٨/٦٠ لتتمكن الجمعية العامة من النظر في موضوع اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا في جلسة عامة أثناء دورتها الثالثة والستين، استنادا إلى تقرير الأمين العام وفي إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال. وأرجو تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) غورت **روزنتال**
الممثل الدائم